



امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة لعام ٢٠٢٤ التكميلي

(وثيقة محمية/محمود)

د س

مدة الامتحان: ٣٠ : ١

رقم المبحث: 110

المبحث: الثقافة المالية

اليوم والتاريخ: الثلاثاء ١/٠٧/٢٠٢٥

رقم النموذج: (١)

الفرع: الأدبي

رقم الجلوس:

اسم الطالب:

اختر رمز الإجابة الصحيحة في كل فقرة مما يأتي، ثم ظلّل بشكل غامق الدائرة التي تشير إلى رمز الإجابة في نموذج الإجابة (ورقة القارئ الضوئي) فهو النموذج المعتمد (فقط) لاحتساب علامتك، علماً أنّ عدد الفقرات (٥٠)، وعدد الصفحات (٦).

١- تُصنّف إقامة حواجز على الحدود الأردنية؛ حفاظاً عليها من تسلّل الأعداء، من الحاجات:

(أ) الذاتية (ب) الفردية (ج) العامة (د) الخاصة

٢- "إنفاق أحد المُستثمرين على توفير المواصلات في مناطق عدّة من المملكة"، هذه الحالة لا تُصنّف ضمن النفقات العامة، وذلك لأنّ النفقات العامة:

(أ) تُمنّل بالأشياء العينية (ب) تُشرف عليها الهيئات العامّة المُمثّلة للدولة

(ج) تقتصر على المبالغ الشخصية (د) تُحقّق المنفعة لفئة معينة

٣- المفهوم الذي تُشير إليه عبارة "مبالغ نقدية تُنفقها الدولة لقاء الحصول على شيء ما مقابل ذلك الإنفاق"، هي النفقات:

(أ) التحويلية (ب) الطارئة (ج) الاستثنائية (د) الحقيقية (الفعلية)

٤- من الأمثلة على النفقات الرأسمالية للدولة، النفقات العامّة المُقدّمة:

(أ) لتعبيد الطرقات والشوارع (ب) لتجهيز المؤسسات العامّة

(ج) لإيصال مياه الشرب إلى المدن (د) لتمديد شبكات الصرف الصحي

٥- تنقسم النفقات العامّة بحسب نطاق سريانها ومدى الاستفادة منها، إلى نوعين، هما النفقات:

(أ) المركزية، والمحلية (ب) العادية، وغير العادية (ج) الجارية، والاجتماعية (د) الإدارية، والمنظمة

٦- من الإيرادات السيادية:

(أ) إيرادات أملاك الدولة الخاص (ب) القروض العامّة (ج) المِنح الخارجية (د) الغرامات

٧- الضرائب التي يدفعها المُكلّف مؤقتاً، ويستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر، هي الضرائب:

(أ) المباشرة (ب) غير المباشرة (ج) على الدّخل (د) على رأس المال

٨- يجب على الدولة توخّي الحذر عند لجوئها إلى استعمال طريقة الإصدار النقدي مصدراً للإيرادات العامة؛ لما يترتّب عليه من:

(أ) ارتفاع احتياطي الدولة من العملات الصعبة (ب) تشجيع الاستثمارات الأجنبية في البلاد

(ج) ارتفاع نسب التضخّم المالي (د) انخفاض ثمن الصادرات في الأسواق العالمية

يتبع الصفحة الثانية

الصفحة الثانية

٩- تُمثّل الموازنة العامة خطة ماليّة تقديريّة مُفصّلة تُبيّن برنامج عمل الحكومة خلال سنة مالية:

(أ) مُقبِلة (ب) سابقة (ج) ماضية (د) مُنتهية

١٠- عند إعداد الموازنة العامّة للدولة لعام ٢٠٢٣، فإنّ الإطار المالي متوسط المدى يكون كالآتي:

(أ) سنة الموازنة ٢٠٢٢، والسنتان التأشيريتان ٢٠٢٠، ٢٠٢١

(ب) سنة الموازنة ٢٠٢٢، والسنتان التأشيريتان ٢٠١٨، ٢٠١٩

(ج) سنة الموازنة ٢٠٢٣، والسنتان التأشيريتان ٢٠٢٤، ٢٠٢٥

(د) سنة الموازنة ٢٠٢٣، والسنتان التأشيريتان ٢٠٢١، ٢٠٢٢

١١- كلّ ما يأتي من مهام دائرة الموازنة العامّة، ما عدا:

(أ) إعداد الموازنة العامّة للدولة، وموازنات الوحدات الحكومية

(ب) تقديم المشورة للدوائر والوحدات الحكومية في الشؤون المالية

(ج) إعداد نظام تشكيلات الوظائف وجداولها للدوائر والوحدات الحكومية

(د) مناقشة المُتخصّصين في جميع المؤسسات الخاصة في مدى تحقيق أهدافهم

١٢- مرحلة من مراحل إعداد الموازنة العامّة للدولة، التي يتمّ فيها "إصدار وزير الماليّة تعميماً للوزارات والدوائر

والمؤسسات الحكومية، يُحدّد فيه المسؤول عن الإنفاق ومراقبة المُخصّصات المعتمدة لكلّ منها"، هي مرحلة:

(أ) التنفيذ (ب) التحضير والإعداد (ج) الاعتماد والإقرار (د) مراقبة التنفيذ والتقييم

١٣- الجهة التي تُحيل مشروع قانون الموازنة العامّة النهائي إلى مجلس الأمة قبل بداية السنة المالية بشهر واحد

على الأقلّ، في مرحلة الاعتماد والإقرار لإعداد الموازنة العامّة للدولة، هي:

(أ) ديوان المحاسبة (ب) مجلس النواب (ج) مجلس الوزراء (د) مجلس الأعيان

١٤- المفهوم الذي تُشير إليه عبارة "جملة الإحصاءات والتقارير التي تُستخدم في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة،

وتعرّف قوّة الاقتصاد في الدولة من ضَعْفه"، هي:

(أ) مُلحق الموازنة العامة (ب) مؤشّرات النموّ الاقتصادي (ج) الناتج المحليّ الإجمالي (د) موازنة التمويل

١٥- كلّ ما يأتي من الأمثلة على الجداول المرفقة في قانون الموازنة العامّة للدولة، ما عدا جدول:

(أ) تفاصيل الميزانيّة العموميّة للأفراد (ب) خلاصة الموازنة العامّة للدولة في سنة إعداد الموازنة

(ج) إجمالي النفقات العامّة وتفصيلها (د) إجمالي الإيرادات العامّة للدولة ومصادرها في السنة المالية

١٦- من مُسوّغات (أسباب) تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وتطويرها في المملكة الأردنية الهاشمية:

(أ) دَفْع أجور العاملين في القطاع الخاص

(ب) النسبة المنخفضة للأشخاص المُستبعدين ماليّاً

(ج) وجوب الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة

(د) إيصال مختلف السّلح التمويينية إلى مناطق مُحدّدة في المملكة

الصفحة الثالثة

١٧- تُشير عبارة " يجب على مُزوّد الخدمة وَضْع إجراءات واضحة ومُحدّدة للتعامل مع المُستهلكين الماليين، ومراعاة المتطلّبات الخاصة بالمُستهلكين الأصحاء وذوي الحاجات الخاصة عند تقديم الخدمات المصرفية والمالية" إلى مبدأ من المبادئ العامة لحماية المُستهلك المالي، هو:

- (أ) الحفاظ على سِرِّيّة المُستهلك المالي وخصوصيته
(ب) التسعير المسؤول
(ج) التعامل مع مُزوّد الخدمة بعدالة وشفافية
(د) التصميم والتقديم الملائم للخدمات

١٨- المفهوم الذي تُشير إليه عبارة " قدرة الأفراد أو الشركات على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها"، هو:

- (أ) الاستقرار النقدي (ب) الملاءة المالية (ج) المخاطر القانونية (د) الإفراط في المديونية

١٩- تُشير عبارة "يجب على البنك والمؤسسة المالية استخدام أنظمة رقابية ذات مستوى عالٍ من الكفاءة والفاعلية للحفاظ على أصول المُستهلك المالي من عمليات الاختلاس، وإساءة الاستخدام" إلى حقّ من حقوق المُستهلك المالي التي يَحمّلها البنك المركزي الأردني، ويجب على البنوك والمؤسسات المالية الالتزام بها، هي:

- (أ) الحماية من عمليات الاحتيال
(ب) الإفصاح والشفافية
(ج) التنقيف والتوعية المالية
(د) معالجة الشكاوي

٢٠- من أهمّ واجبات المُستهلك المالي عند التعامل مع البنك أو المؤسسات المالية (الصدق عند تقديم المعلومات) وهذا يعني:

- (أ) حصول المُستهلك المالي على نسخة من العقود والمُستندات التي وقّعها مع البنك
(ب) ينبغي للمُستهلك المالي ألا يُخبر أحدًا عن المعلومات المصرفية أو شخصية دقيقة
(ج) يتعيّن على المُستهلك المالي أن يُدلي بالمعلومات الكاملة والدقيقة عند تعبئة أيّ نماذج خاصة بالبنك
(د) استخدام المُستهلك المالي الخدمة بموجب الأحكام والشروط المرتبطة بها، والتأكد أنّها تُناسب حاجاته

٢١- من الطرائق التي يتّبعها البنك المركزي الأردني لنشر الثقافة المالية المجتمعية بين جميع أفراد المجتمع، المطويات والكتيّبات الإرشادية والتي تُصدّر عن:

- (أ) وحدة الجرائم الالكترونية
(ب) دائرة حماية المُستهلك المالي
(ج) مؤسسات التعليم العالي
(د) شركات التمويل الأصغر

٢٢- كلّ ما يأتي من البيانات المطلوبة التي تتضمنها الشكوى التي يُقدّمها العميل للبنك المركزي الأردني، ما عدا:

- (أ) الخبرات السابقة للمشتكي ومؤهله العلمي
(ب) وسيلة الاتصال بالمشتكي
(ج) موضوع الشكوى والوثائق الداعمة لها
(د) اسم المشتكي وعنوانه

٢٣- كلّ ما يأتي من أهمّ أركان الاستقرار المالي، ما عدا:

- (أ) شمول مؤسسات الجهاز المصرفي تحت مظلة البنك المركزي الأردني الرقابية
(ب) توفير هيكل أسعار فائدة ملائم ينسجم مع التطوّرات الاقتصادية
(ج) انخفاض سعر صرّف الدينار مقابل العملات الأجنبية
(د) استقرار المستوى العام للأسعار والأجور

الصفحة الرابعة

٢٤- الجهة التي تُصدِر التقرير الائتماني، هي:

- (أ) شركات الصرافة
(ب) المؤسسة المالية مانحة التمويل
(ج) شركات خدمات الدفع
(د) شركة المعلومات الائتمانية

٢٥- فئة ورقة النقد التي توجد فيها العلامة الأمنية الهولوجرام (التصوير التجسيمي) الذي يُمثّل شعار المملكة بطباعة بارزة فوقه (طبقة فضية لامعة تتضمن فئة ورقة النقد رقمًا، والتاج الملكي)، هي فئة:

- (أ) الخمسين دينارًا (ب) العشرين دينارًا (ج) العشرة دنانير (د) الخمسة دنانير

٢٦- من فوائد الاستثمار:

- (أ) انخفاض متوسط دخل الفرد
(ب) إنتاج السلع التي تُلزَم المواطنين
(ج) انخفاض التصدير إلى الأسواق الخارجيّة
(د) زيادة نسبة البطالة

٢٧- اذا كانت البيئة المحيطة بالمشروعات الإنتاجية التي يُستثمر فيها ملائمة للاستثمار، فإنّ المناخ الاستثماري يكون:

- (أ) مغلقًا (ب) طاردًا (ج) مُنفِرًا (د) جاذبًا

٢٨- "أرادت سوزان الاستثمار في مشروع مُعيّن، وعند البدء في تنفيذ الإجراءات اللّازمة لتأسيس المشروع استغرق ذلك

منها وقتًا طويلًا، وتطلّب العديد من الإجراءات الروتينية المُملّة غير المرنة للحصول على الموافقات والترخيص

اللّازمة من الجهات المختلفة؛ ما جعلها تُحجم عن الاستثمار داخل البلد والتوجّه إلى الاستثمار خارجه"،

العامل المؤثّر في المناخ الاستثماري في هذا الموقف، هو:

- (أ) النظام الضريبي (ب) النظام المصرفي وتشريعاته (ج) النظام الإداري (د) القوّة الشرائية المنخفضة

٢٩- اختار ناصر مجال الاستثمار الذي يرغب فيه بناءً على رأس ماله، ورغباته، وطبيعة عمله، وحالته الاجتماعية.

المبدأ الذي راعاه ناصر عند اتخاذه قراره الاستثماري، هو مبدأ:

- (أ) التنوع (ب) الملاءمة (ج) المقارنة (د) الاختيار

٣٠- "أراد مُستثمر الاستثمار في مشروع يتضمّن بناء أكواخ سياحيّة في منطقة عجلون، وبعد دراسة المنطقة تبيّن له أنّها

تحوي العديد من المشروعات الناجحة في هذا المجال، فقرّر تغيير استثماره في مجال آخر". في الموقف السابق،

العامل المؤثّر في اتخاذ المُستثمر قراره الاستثماري، هو:

- (أ) درجة المنافسة (ب) مصادر التمويل (ج) المخاطرة (د) الوقت

٣١- من الأمثلة على المُحدّدات الفنيّة للاستثمار:

- (أ) زيادة الرسوم
(ب) دوران العمل
(ج) تحديد الحد الأدنى للأجور
(د) نقص أحد عناصر الإنتاج

٣٢- أداة الاستثمار التي تُصنّف ضمن الأصول الحقيقية، والذي يُعدّ سوق الشاي في سيريلانكا مثالًا عليها، هي:

- (أ) المشروعات الاقتصادية (ب) المعادن النفيسة (ج) السلع (د) العقار

يتبع الصفحة الخامسة

الصفحة الخامسة

٣٣- جميع العبارات الآتية صحيحة في ما يخصّ الأسهم العادية، ما عدا:

- (أ) حامل الأسهم العادية هو عرضة للمخاطر أكثر من حامل الأسهم الممتازة
(ب) لا تمنح مالكيها حقّ المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للشركة
(ج) تمنح مالكيها حقّ الحصول على أرباح في نهاية كل سنة مالية عند تحقيق الشركة الأرباح
(د) لا يحصل حامل السهم العادي على حقه إلا بعد حامل السهم الممتاز في حال تصفية الشركة

٣٤- وفقاً للمعيار الجغرافي لمجال الاستثمار، يُصنّف إنشاء مُستثمرٍ أردنيّ مصنعاً في الأردن لإنتاج العصائر الطبيعية، إلى استثمار:

- (أ) محليّ (ب) مُختلط (ج) خارجيّ (د) أجنبيّ

٣٥- قطاع الاستثمار في الأردن الذي يُعدّ استغلال الصخر الزيتي مثلاً على الفرص الاستثمارية التي يُوفّرها، هو قطاع:

(أ) السياحة
(ب) الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
(ج) الصحة والرعاية الصحية
(د) الطاقة والطاقة المتجدّدة

٣٦- نوع المُستثمر الذي لا يهتم بالمخاطر من الاستثمار، وكلّما توقّع عائداً أعلى على الاستثمار تناقص اهتمامه بهذه المخاطر، هو المُستثمر:

- (أ) المُتحفّظ (ب) الثابت (ج) المُخاطر (د) المُحايد

٣٧- يُعدّ التنوع في مجالات العمل، طريقة للحدّ من أثر المخاطر الاستثمارية:

- (أ) غير النظامية (ب) النظامية (ج) العامة (د) العادية

٣٨- كلّ ما يأتي من الطرائق التي تعمل هيئة الاستثمار الأردنية على استخدامها لتشجيع الاستثمار بالمملكة، ما عدا:

(أ) تحسين الأطر والأنظمة المعمول بها
(ب) بناء الشراكات محلياً ودولياً
(ج) وضع التشريعات الناظمة للاستثمار
(د) تبسيط إجراءات تسجيل براءة الاختراع

٣٩- كلّ ما يأتي من خدمات النافذة الاستثمارية المتعلّقة بالأنشطة الاقتصادية، ما عدا:

- (أ) منح رخص الاستيراد والتصدير
(ب) تغبّر أذواق المُستهلكين
(ج) منح تأشيرات الدخول والإقامة للمُستثمرين
(د) تقديم المعلومات الفنيّة للمُستثمرين

٤٠- بناءً على دراستك (المناطق التنموية في الأردن)، فإنّ العبارة الخطأ في ما يأتي، هي:

- (أ) حُدّدت هذه المناطق وفقاً لأحكام القانون
(ب) تُمارس فيها الأنشطة الاقتصادية جميعها
(ج) تُنشأ قُرب الموانئ الرئيسة، والمطارات الدولية، والمناطق الحدودية
(د) تقع ضمن النطاق الجمركي للمملكة، داخل حدودها وخارج المناطق الحرّة

٤١- الهدف من وضع البضائع في المناطق الحرّة، تعزيز النشاط الاقتصادي للبلد، عن طريق:

- (أ) وضع التشريعات والقوانين للوظائف الحكومية
(ب) تقديم الخدمات الإسكانية والتجارية
(ج) إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للبنوك
(د) التقليل من الضرائب والرسوم الجمركية

يتبع الصفحة السادسة

الصفحة السادسة

٤٢- كلّ ما يأتي من أهداف الضمان الاجتماعي، ما عدا:

- (أ) الإسهام في زيادة جيوب الفقّر في المجتمع
(ب) توطيد علاقة العمل بين العامل وصاحب العمل
(ج) تأمين الحاجات الأساسية للمؤمن عليه ولأفراد أسرته
(د) تعميق قيم التكافل الاجتماعي بين أبناء المجتمع الواحد

٤٣- يُموّل نظام الضمان الاجتماعي برامجه تمويلًا ذاتيًا اعتمادًا على الاشتراكات المُقتطعة من:

- (أ) التبرعات العينية والنقدية للدولة
(ب) المُخصّصات المُحدّدة للمزايا الشرفية
(ج) المؤمن عليهم، وزرع استثمارها
(د) إعانات دعم السّلع والخدمات

٤٤- من الفئات الخاضعة لأحكام قانون الضمان الاجتماعي إلزامًا:

- (أ) الفئات العاملة المشمولة بنظام التقاعد المدني
(ب) الأردنيون العاملون لدى البعثات الإقليمية والدولية
(ج) الفئات العاملة المشمولة بنظام التقاعد العسكري
(د) العمّال غير الخاضعين لأحكام قانون العمل النافذ

٤٥- أحد أهمّ التأمينات التي تحرص مؤسسة الضمان الاجتماعي على تطبيقها، الذي لا يشترط وجود مُدّد اشتراك مُحدّدة للاستفادة منه، هو تأمين:

- (أ) الشيخوخة
(ب) العجز الطبيعي الدائم الكلي
(ج) الوفاة الطبيعية
(د) إصابات العمل

٤٦- كلّ ما يأتي من أنواع الحماية التي يشملها تأمين تقاعد الشيخوخة، ما عدا:

- (أ) الحماية من آثار حالة العجز الطبيعي ومخاطره التي قد يواجهها المؤمن عليه في أيّ وقت
(ب) حماية العامل من مخاطر فُقدانه الفُدرة على الكسب عند بلوغه سنّ الشيخوخة
(ج) حماية العامل من دَفْع الرواتب والتعويضات اليومية لصاحب العمل
(د) حماية حقّ الأسرة التي فقّدت مُعيلها في العيش بكرامة

٤٧- يُخصّص راتب اعتلال العجز الطبيعي الدائم الكلي والجزئي للمؤمن عليه، بدءًا من:

- (أ) الشهر الذي انتهت فيه خدمته
(ب) الشهر الأول من التحاقه بالعمل
(ج) السنة الثانية لانتهاء خدمته
(د) اليوم الأول الذي عمِل فيه بالمنشأة

٤٨- يُزاد راتب تقاعد الوفاة الطبيعية، بمبلغ مقطوع يُوزّع على المُستحقين من أسرة المُتوفّي المُشترك في الضمان الاجتماعي، ويرتبط بالتضخّم سنويًا، مقداره:

- (أ) ٩٠ دينارًا
(ب) ٨٠ دينارًا
(ج) ٦٠ دينارًا
(د) ٤٠ دينارًا

٤٩- كلّ ما يأتي من شروط استحقاق المؤمن عليه بدّل التعطّل عن العمل، ما عدا:

- (أ) ألا يكون له اشتراكات في تأمين بدّل التعطّل عن العمل
(ب) عدم بلوغه السنّ القانونية (٦٠ عامًا للذكر، و٥٥ عامًا للأنثى)
(ج) ألا يقلّ عدد اشتراكاته بأحكام قانون الضمان عن ٣٦ اشتراكًا فعليًا
(د) أن يكون سبب الاستحقاق قائمًا؛ بتعطّل المؤمن عليه في أثناء الأشهر التي يُصرّف فيها هذا البدّل

٥٠- يُسمّى اشتراك المواطن الأردني - بصفة شخصية - في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة؛ للاستفادة من المنافع التأمينية التي يُقدّمها الضمان الاجتماعي، بما يُوفّر له ولأسرته مظلة حماية اجتماعية ملائمة، هو الاشتراك:

- (أ) الإجباري
(ب) الاختياري
(ج) الإلزامي
(د) الاعتباري

﴿ انتهت الأسئلة ﴾

امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة لعام ٢٠٢٤ التكميلي

(وثيقة محمية/محدود)

د س

المبحث: الثقافة المالية/ الفصل الأول

رقم المبحث: 111

الفرع: الأدبي/ خطة ٢٠١٨

رقم النموذج: (١)

مدة الامتحان: ٤٥ : ٠

اليوم والتاريخ: الثلاثاء ١/٠٧/٢٠٢٥

رقم الجلوس:

اسم الطالب:

اختر رمز الإجابة الصحيحة في كل فقرة مما يأتي، ثم ظلل بشكل غامق الدائرة التي تشير إلى رمز الإجابة في نموذج الإجابة (ورقة القارئ الضوئي) فهو النموذج المعتمد (فقط) لاحتساب علامتك، علماً أنّ عدد الفقرات (٢٥)، وعدد الصفحات (٣).

١- تُصنّف إقامة حواجز على الحدود الأردنية؛ حفاظاً عليها من تسلل الأعداء، من الحاجات:

(أ) الذاتية (ب) الفردية (ج) العامة (د) الخاصة

٢- "إنفاق أحد المُستثمرين على توفير المواصلات في مناطق عدّة من المملكة"، هذه الحالة لا تُصنّف ضمن النفقات العامة، وذلك لأنّ النفقات العامة:

(أ) تُمثّل بالأشياء العينية (ب) تُشرف عليها الهيئات العامة المُمثّلة للدولة

(ج) تقتصر على المبالغ الشخصية (د) تُحقّق المنفعة لفئة معينة

٣- المفهوم الذي تُشير إليه عبارة "مبالغ نقدية تُتفقها الدولة لقاء الحصول على شيء ما مقابل ذلك الإنفاق"، هي النفقات:

(أ) التحويلية (ب) الطارئة (ج) الاستثنائية (د) الحقيقية (الفعلية)

٤- من الأمثلة على النفقات الرأسمالية للدولة، النفقات العامة المُقدّمة:

(أ) لتعبيد الطرقات والشوارع (ب) لتجهيز المؤسسات العامة

(ج) لإيصال مياه الشرب إلى المدن (د) لتمديد شبكات الصرف الصحي

٥- تنقسم النفقات العامة بحسب نطاق سريانها ومدى الاستفادة منها، إلى نوعين، هما النفقات:

(أ) المركزية، والمحلية (ب) العادية، وغير العادية (ج) الجارية، والاجتماعية (د) الإدارية، والمنظمة

٦- من الإيرادات السيادية:

(أ) إيرادات أملك الدولة الخاص (ب) القروض العامة (ج) المنح الخارجية (د) الغرامات

٧- الضرائب التي يدفعها المُكفّف مُؤقتاً، ويستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر، هي الضرائب:

(أ) المباشرة (ب) غير المباشرة (ج) على الدّخل (د) على رأس المال

٨- يجب على الدولة توخّي الحذر عند لجوئها إلى استعمال طريقة الإصدار النقدي مصدراً للإيرادات العامة؛ لما يترتب عليه من:

(أ) ارتفاع احتياطي الدولة من العملات الصعبة (ب) تشجيع الاستثمارات الأجنبية في البلاد

(ج) ارتفاع نسب التضخم المالي (د) انخفاض ثمن الصادرات في الأسواق العالمية

يتبع الصفحة الثانية

الصفحة الثانية

٩- تُمثّل الموازنة العامّة خطة ماليّة تقديرية مُفصّلة تُبيّن برنامج عمل الحكومة خلال سنة مالية:

(أ) مُقبلة (ب) سابقة (ج) ماضية (د) مُنتهية

١٠- عند إعداد الموازنة العامّة للدولة لعام ٢٠٢٣، فإنّ الإطار المالي متوسط المدى يكون كالآتي:

(أ) سنة الموازنة ٢٠٢٢، والسنتان التأشيريتان ٢٠٢٠، ٢٠٢١

(ب) سنة الموازنة ٢٠٢٢، والسنتان التأشيريتان ٢٠١٨، ٢٠١٩

(ج) سنة الموازنة ٢٠٢٣، والسنتان التأشيريتان ٢٠٢٤، ٢٠٢٥

(د) سنة الموازنة ٢٠٢٣، والسنتان التأشيريتان ٢٠٢١، ٢٠٢٢

١١- كلّ ما يأتي من مهام دائرة الموازنة العامّة، ما عدا:

(أ) إعداد الموازنة العامّة للدولة، وموازنات الوحدات الحكومية

(ب) تقديم المشورة للدوائر والوحدات الحكومية في الشؤون المالية

(ج) إعداد نظام تشكيلات الوظائف وجدولها للدوائر والوحدات الحكومية

(د) مناقشة المُتخصّصين في جميع المؤسسات الخاصة في مدى تحقيق أهدافهم

١٢- مرحلة من مراحل إعداد الموازنة العامّة للدولة، التي يتمّ فيها "إصدار وزير الماليّة تعميماً للوزارات والدوائر

والمؤسسات الحكومية، يُحدّد فيه المسؤول عن الإنفاق ومراقبة المُخصّصات المعتمدة لكلّ منها"، هي مرحلة:

(أ) التنفيذ (ب) التحضير والإعداد (ج) الاعتماد والإقرار (د) مراقبة التنفيذ والتقييم

١٣- الجهة التي تُحيل مشروع قانون الموازنة العامّة النهائي إلى مجلس الأمة قبل بداية السنة المالية بشهر واحد

على الأقلّ، في مرحلة الاعتماد والإقرار لإعداد الموازنة العامّة للدولة، هي:

(أ) ديوان المحاسبة (ب) مجلس النواب (ج) مجلس الوزراء (د) مجلس الأعيان

١٤- المفهوم الذي تُشير إليه عبارة "جملة الإحصاءات والتقارير التي تُستخدم في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة،

وتعرّف قوّة الاقتصاد في الدولة من ضعفه"، هي:

(أ) مُلحق الموازنة العامّة (ب) مؤشّرات النمو الاقتصادي (ج) الناتج المحلي الإجمالي (د) موازنة التمويل

١٥- كلّ ما يأتي من الأمثلة على الجداول المرفقة في قانون الموازنة العامّة للدولة، ما عدا جدول:

(أ) تفاصيل الميزانية العمومية للأفراد (ب) خلاصة الموازنة العامّة للدولة في سنة إعداد الموازنة

(ج) أجمالي النفقات العامّة وتفصيلها (د) إجمالي الإيرادات العامّة للدولة ومصادرها في السنة المالية

١٦- من مُسوّغات (أسباب) تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وتطويرها في المملكة الأردنية الهاشمية:

(أ) دَفْع أجور العاملين في القطاع الخاص

(ب) النسبة المنخفضة للأشخاص المُستبَعدين ماليّاً

(ج) وجوب الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة

(د) إيصال مختلف السّلع التموينية إلى مناطق مُحدّدة في المملكة

١٧- تُشير عبارة " يجب على مُزوّد الخدمة وَضْع إجراءات واضحة ومُحدّدة للتعامل مع المُستهلكين الماليين، ومراعاة

المتطلّبات الخاصة بالمُستهلكين الأصحاء وذوي الحاجات الخاصة عند تقديم الخدمات المصرفية والمالية" إلى مبدأ

من المبادئ العامّة لحماية المُستهلك المالي، هو:

(أ) الحفاظ على سريّة المُستهلك المالي وخصوصيته (ب) التسعير المسؤول

(ج) التعامل مع مُزوّد الخدمة بعدالة وشفافية (د) التصميم والتقديم الملائم للخدمات

يتبع الصفحة الثالثة

الصفحة الثالثة

- ١٨- المفهوم الذي تُشير إليه عبارة " قدرة الأفراد أو الشركات على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها"، هو:
(أ) الاستقرار النقدي (ب) الملاءة المالية (ج) المخاطر القانونية (د) الإفراط في المديونية
- ١٩- تُشير عبارة "يجب على البنك والمؤسسة المالية استخدام أنظمة رقابية ذات مستوى عالٍ من الكفاءة والفاعلية للحفاظ على أصول المُستهلك المالي من عمليات الاختلاس، وإساءة الاستخدام" إلى حقّ من حقوق المُستهلك المالي التي يَكلّفها البنك المركزي الأردني، ويجب على البنوك والمؤسسات المالية الالتزام بها، هي:
(أ) الحماية من عمليات الاحتيال (ب) الإفصاح والشفافية
(ج) التنقيف والتوعية المالية (د) معالجة الشكاوي
- ٢٠- من أهمّ واجبات المُستهلك المالي عند التعامل مع البنك أو المؤسسات المالية (الصدق عند تقديم المعلومات) وهذا يعني:
(أ) حصول المُستهلك المالي على نسخة من العقود والمُستندات التي وقّعها مع البنك
(ب) ينبغي للمُستهلك المالي ألا يُخبر أحدًا عن المعلومات المصرفية أو شخصية دقيقة
(ج) يتعيّن على المُستهلك المالي أن يُدلي بالمعلومات الكاملة والدقيقة عند تعبئة أيّ نماذج خاصة بالبنك
(د) استخدام المُستهلك المالي الخدمة بموجب الأحكام والشروط المُرتبطة بها، والتأكد أنّها تُناسب حاجاته
- ٢١- من الطرائق التي يتّبعها البنك المركزي الأردني لنشر الثقافة المالية المجتمعية بين جميع أفراد المجتمع، المَطويات والكتيّبات الإرشادية والتي تُصدر عن:
(أ) وحدة الجرائم الالكترونية (ب) دائرة حماية المُستهلك المالي
(ج) مؤسسات التعليم العالي (د) شركات التمويل الأصغر
- ٢٢- كلّ ما يأتي من البيانات المطلوبة التي تتضمنها الشكوى التي يُقدّمها العميل للبنك المركزي الأردني، ما عدا:
(أ) الخبرات السابقة للمشتكي ومؤهله العلمي (ب) وسيلة الاتصال بالمشتكي
(ج) موضوع الشكوى والوثائق الداعمة لها (د) اسم المشتكي وعنوانه
- ٢٣- كلّ ما يأتي من أهمّ أركان الاستقرار المالي، ما عدا:
(أ) شمول مؤسسات الجهاز المصرفي تحت مظلة البنك المركزي الأردني الرقابية
(ب) توفير هيكل أسعار فائدة ملائم ينسجم مع التطوّرات الاقتصادية
(ج) انخفاض سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية
(د) استقرار المستوى العام للأسعار والأجور
- ٢٤- الجهة التي تُصدر التقرير الائتماني، هي:
(أ) شركات الصرافة (ب) المؤسسة المالية مانحة التمويل
(ج) شركات خدمات الدفع (د) شركة المعلومات الائتمانية
- ٢٥- فئة ورقة النقد التي توجد فيها العلامة الأمنية الهولوجرام (التصوير التجسيمي) الذي يُمثّل شعار المملكة بطباعة بارزة فوقه (طبقة فضية لامعة تتضمن فئة ورقة النقد رقمًا، والتاج الملكي)، هي فئة:
(أ) الخمسين دينارًا (ب) العشرين دينارًا (ج) العشرة دنانير (د) الخمسة دنانير

﴿ انتهت الأسئلة ﴾



امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة لعام ٢٠٢٤ التكميلي

(وثيقة محمية/محدود)

د س

مدة الامتحان: ٤٥ : ٠

رقم المبحث: 112

المبحث: الثقافة المالية/ الفصل الثاني

اليوم والتاريخ: الثلاثاء ١/٠٧/٢٠٢٥
رقم الجلوس:

رقم النموذج: (١)

الفرع: الأدبي/ خطة ٢٠١٨
اسم الطالب:

اختر رمز الإجابة الصحيحة في كل فقرة مما يأتي، ثم ظلل بشكل غامق الدائرة التي تشير إلى رمز الإجابة في نموذج الإجابة (ورقة القارئ الضوئي) فهو النموذج المعتمد (فقط) لاحتساب علامتك، علماً أن عدد الفقرات (٢٥)، وعدد الصفحات (٣).
١- من فوائد الاستثمار:

- (أ) انخفاض متوسط دخل الفرد
(ب) إنتاج السلع التي تلزم المواطنين
(ج) انخفاض التصدير إلى الأسواق الخارجية
(د) زيادة نسبة البطالة

٢- اذا كانت البيئة المحيطة بالمشروعات الإنتاجية التي يُستثمر فيها ملائمة للاستثمار، فإن المناخ الاستثماري يكون:
(أ) مغلقاً (ب) طارداً (ج) مُنفراً (د) جاذباً

٣- "أرادت سوزان الاستثمار في مشروع مُعَيَّن، وعند البدء في تنفيذ الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروع استغرق ذلك منها وقتاً طويلاً، وتطلب العديد من الإجراءات الروتينية المُملَّة غير المرنة للحصول على الموافقات والترخيص اللازمة من الجهات المختلفة؛ ما جعلها تُحجم عن الاستثمار داخل البلد والتوجه إلى الاستثمار خارجه"، العامل المؤثر في المناخ الاستثماري في هذا الموقف، هو:

- (أ) النظام الضريبي (ب) النظام المصرفي وتشريعاته (ج) النظام الإداري (د) القوة الشرائية المنخفضة

٤- اختار ناصر مجال الاستثمار الذي يرغب فيه بناءً على رأس ماله، ورغباته، وطبيعة عمله، وحالته الاجتماعية. المبدأ الذي راعاه ناصر عند اتخاذه قراره الاستثماري، هو مبدأ:

- (أ) التنوع (ب) الملاءمة (ج) المقارنة (د) الاختيار

٥- "أراد مُستثمر الاستثمار في مشروع يتضمن بناء أكواخ سياحية في منطقة عجلون، وبعد دراسة المنطقة تبين له أنها تحوي العديد من المشروعات الناجحة في هذا المجال، فقرّر تغيير استثماره في مجال آخر". في الموقف السابق، العامل المؤثر في اتخاذ المُستثمر قراره الاستثماري، هو:

- (أ) درجة المنافسة (ب) مصادر التمويل (ج) المخاطرة (د) الوقت

٦- من الأمثلة على المُحدِّدات الفنية للاستثمار:

- (أ) زيادة الرسوم (ب) دوران العمل
(ج) تحديد الحد الأدنى للأجور (د) نقص أحد عناصر الإنتاج

٧- أداة الاستثمار التي تُصنّف ضمن الأصول الحقيقية، والذي يُعدّ سوق الشاي في سيريلانكا مثالاً عليها، هي:

- (أ) المشروعات الاقتصادية (ب) المعادن النفيسة (ج) السلع (د) العقار

الصفحة الثانية

٨- جميع العبارات الآتية صحيحة في ما يخصّ الأسهم العادية، ما عدا:

(أ) حامل الأسهم العادية هو عُرضة للمخاطر أكثر من حامل الأسهم الممتازة

(ب) لا تمنح مالكيها حقّ المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للشركة

(ج) تمنح مالكيها حقّ الحصول على أرباح في نهاية كل سنة مالية عند تحقيق الشركة الأرباح

(د) لا يحصل حامل السهم العادي على حقّه إلاّ بعد حامل السهم الممتاز في حال تصفية الشركة

٩- وفقاً للمعيار الجغرافي لمجال الاستثمار، يُصنّف إنشاء مُستثمر أردني مصنعاً في الأردن لإنتاج العصائر الطبيعية، إلى استثمار:

(أ) محليّ

(ب) مُختلط

(ج) خارجيّ

(د) أجنبيّ

١٠- قطاع الاستثمار في الأردن الذي يُعدّ استغلال الصخر الزيتي مثلاً على الفرص الاستثمارية التي يُوفّرها، هو قطاع:

(أ) السياحة

(ب) الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

(ج) الصحة والرعاية الصحية

(د) الطاقة والطاقة المتجددة

١١- نوع المُستثمر الذي لا يهتم بالمخاطر من الاستثمار، وكلّما توقّع عائداً أعلى على الاستثمار تناقص اهتمامه بهذه المخاطر، هو المُستثمر:

(أ) المُتحفّظ

(ب) الثابت

(ج) المُخاطر

(د) المُحايد

١٢- يُعدّ التنوع في مجالات العمل، طريقة للحدّ من أثر المخاطر الاستثمارية:

(أ) غير النظامية

(ب) النظامية

(ج) العامة

(د) العادية

١٣- كلّ ما يأتي من الطرائق التي تعمل هيئة الاستثمار الأردنية على استخدامها لتشجيع الاستثمار بالمملكة، ما عدا:

(أ) تحسين الأطر والأنظمة المعمول بها

(ب) بناء الشراكات محلياً ودولياً

(ج) وضع التشريعات الناظمة للاستثمار

(د) تبسيط إجراءات تسجيل براءة الاختراع

١٤- كلّ ما يأتي من خدمات النافذة الاستثمارية المُتعلّقة بالأنشطة الاقتصادية، ما عدا:

(أ) منح رخص الاستيراد والتصدير

(ب) تغيير أذواق المُستهلكين

(ج) منح تأشيرات الدخول والإقامة للمُستثمرين

(د) تقديم المعلومات الفنيّة للمُستثمرين

١٥- بناءً على دراستك (المناطق التنموية في الأردن)، فإنّ العبارة الخطأ في ما يأتي، هي:

(أ) حدّدت هذه المناطق وفقاً لأحكام القانون

(ب) تُمارس فيها الأنشطة الاقتصادية جميعها

(ج) تُنشأ قُرب الموانئ الرئيسة، والمطارات الدولية، والمناطق الحدودية

(د) تقع ضمن النطاق الجمركي للمملكة، داخل حدودها وخارج المناطق الحرّة

١٦- الهدف من وضع البضائع في المناطق الحرّة، تعزيز النشاط الاقتصادي للبلد، عن طريق:

(أ) وضع التشريعات والقوانين للوظائف الحكومية

(ب) تقديم الخدمات الإسكانية والتجارية

(ج) إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للبنوك

(د) التقليل من الضرائب والرسوم الجمركية

يتبع الصفحة الثالثة

الصفحة الثالثة

١٧- كل ما يأتي من أهداف الضمان الاجتماعي، ما عدا:

- (أ) الإسهام في زيادة جيوب الفقر في المجتمع
(ب) توطيد علاقة العمل بين العامل وصاحب العمل
(ج) تأمين الحاجات الأساسية للمؤمن عليه ولأفراد أسرته (د) تعميق قيم التكافل الاجتماعي بين أبناء المجتمع الواحد

١٨- يُمول نظام الضمان الاجتماعي برامجه تمويلًا ذاتيًا اعتمادًا على الاشتراكات المُقتطعة من:

- (أ) التبرعات العينية والنقدية للدولة
(ب) المُخصّصات المُحدّدة للمزايا الشرفية
(ج) المؤمن عليهم، ورزق استثمارها
(د) إعانات دَعْم السِّلَع والخدمات

١٩- من الفئات الخاضعة لأحكام قانون الضمان الاجتماعي إلزامًا:

- (أ) الفئات العاملة المشمولة بنظام التقاعد المدني
(ب) الأردنيون العاملون لدى البعثات الإقليمية والدولية
(ج) الفئات العاملة المشمولة بنظام التقاعد العسكري
(د) العمال غير الخاضعين لأحكام قانون العمل النافذ

٢٠- أحد أهمّ التأمينات التي تحرص مؤسسة الضمان الاجتماعي على تطبيقها، الذي لا يشترط وجود مُدَد اشتراك مُحدّدة للاستفادة منه، هو تأمين:

- (أ) الشيخوخة (ب) العجز الطبيعي الدائم الكلي (ج) الوفاة الطبيعية (د) إصابات العمل

٢١- كل ما يأتي من أنواع الحماية التي يشملها تأمين تقاعد الشيخوخة، ما عدا:

- (أ) الحماية من آثار حالة العجز الطبيعي ومخاطره التي قد يواجهها المؤمن عليه في أي وقت
(ب) حماية العامل من مخاطر فقْدانه القُدرة على الكسب عند بلوغه سنّ الشيخوخة
(ج) حماية العامل من دَفْع الرواتب والتعويضات اليومية لصاحب العمل
(د) حماية حقّ الأسرة التي فقّدت مُعيلها في العيش بكرامة

٢٢- يُخصّص راتب اعتلال العجز الطبيعي الدائم الكلي والجزئي للمؤمن عليه، بدءًا من:

- (أ) الشهر الذي انتهت فيه خدمته
(ب) الشهر الأول من التحاقه بالعمل
(ج) السنة الثانية لانتهاه خدمته
(د) اليوم الأول الذي عمِل فيه بالمنشأة

٢٣- يُزاد راتب تقاعد الوفاة الطبيعية، بمبلغ مقطوع يُوزَع على المُستحقين من أسرة المُتوقّي المُشترك في الضمان الاجتماعي، ويرتبط بالتضخّم سنويًا، مقداره:

- (أ) ٩٠ دينارًا (ب) ٨٠ دينارًا (ج) ٦٠ دينارًا (د) ٤٠ دينارًا

٢٤- كل ما يأتي من شروط استحقاق المؤمن عليه بدّل التعطّل عن العمل، ما عدا:

- (أ) ألا يكون له اشتراكات في تأمين بدّل التعطّل عن العمل
(ب) عدم بلوغه السنّ القانونية (٦٠ عامًا للذكر، و ٥٥ عامًا للإناث)
(ج) ألا يقلّ عدد اشتراكاته بأحكام قانون الضمان عن ٣٦ اشتراكًا فعليًا
(د) أن يكون سبب الاستحقاق قائمًا؛ بتعطّل المؤمن عليه في أثناء الأشهر التي يُصرف فيها هذا البدّل
- ٢٥- يُسمّى اشتراك المواطن الأردني - بصفة شخصية - في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة؛ للاستفادة من المنافع التأمينية التي يُقدّمها الضمان الاجتماعي، بما يُوفّر له ولأسرته مظلة حماية اجتماعية ملائمة، هو الاشتراك:

- (أ) الإجمالي (ب) الاختياري (ج) الإلزامي (د) الاعتباري

﴿ انتهت الأسئلة ﴾